الارادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

عدد ٢٣٢ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ٢٢ ربيع الاول ١٣٥٦ ـ ٢ جوان ١٩٣٧

«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

هل هذه هي الاصلاحات ؟

كنا نتوقع هذا الاسبوع صدور اوامر علية في اصلاح الادارة التونسية وكان في وسعنا ان نبادر بابداء ارائنا وشكوكنا واحترازاتنا بعد ما اطلعنا على تحيذ الاصلاحات الحاصلة وعلى التعالي في شكر الحكومة على انجازها وقد فضلنا اخيرا ان ننتظر قليلا بعد ما انتظرنا كثيرا حتى تصدر الحكومة نصوصها فنستمد مباشرة فحوى الاصلاح وننقده عن روية وبامانة

الحقيقة ان سمو الباي لم يختم الا امرا واحدا يتعلق بنظام العمال والكواهي والخلفاوات ومفاد البلاغات الرسمية ان هناك اوامر اخرى ممثلة للطبع منها الامر المتعلق بدخول التونسيين للوظائف العامة ومنها الامر القاضي بتكوين الكتابة العامة على غرار نظامها القديم الى آخر ما جاء في البلاغات وما سنلم به اثناء هذا البحث .

(اصلاح حال العمال وتوابعهم)

اهتدت الحكومة الى احاطة وظيفة العامل والكاهية والخليفة بضمانات طالما طلبتها منها الصحف ورغب فيها الموظفون انفسهم وهي ضمانات ترمي الى استقرار الوظيف وحفظ كرامته بتخصيص مرتب قار لصاحبه وتخويله منح الموظفين وحقوقهم عند التاديب والتقاعد وانتخاب الموظفين بطرق شرعية اساسها الامتحان . ولو ان الحكومة ابقت لنفسها حق انتخاب الخمس من الكواهي والربع من العمال حسب ارادتها الخاصة بدون اتباع التراتيب وبدون اشتراط الكفاءة والخبرة

وعذرها في الاستمرار على هذا السلوك العتيق انه متبع بفرنسا وفاتها ان الضمانات التي اوجدتها تضعف قوتها وينقص من نفعها وتاثيرها بوجود الفارق والمستثنى

ويقال ان المرتبات الراقية التي تكفل كرامة الوظيف قليلة تعد على الاصابع ولا ندري هل ان المراقبين عوملوا بمثل هذه المعاملة ام ان الفرق بين مرتباتهم ومرتبات العمال لا يزال يمثل بونا شاسعا والحال ان الوظيفين في الاهمية سواء وربما فاقت اتعاب العامل عند المباشرة اتعاب المراقب فالعدل في التساوي والويل في التفوق والشح . ان نزاهة حكام الانكليز لم تات من علو همتهم فحسب بل انها ناشئة ايضا عن توفير مرتباتهم

كل هذا يتعلق بحقوق الوظيف وليس لخصائصه دخل فيه اذ ان الحكومة وعدت باصدار امر في ضبط سلطة العمال وتوابعهم بمناسبة التنظيم الاداري الجديد التي لا زالت الحكومة بصدد درسه والمؤمل ان ترجع المياه الى مجاريها ويقف كل متوظف عند حده فالعامل يباشر الادارة والمراقب يراقب ولا تنقص سلطة الادارة المستمدة من الحضرة العلية فتعطى الى من ليس لها اهلا كاعوان الجندرمة خصوصا . والحكومة ترمي على دعواها الى تعزيز مركز الذاتية التونسية بادارة البلاد بعد ما اعترف وكيل وزارة الخارجية بان سياسة الاندماج خابت وصار حظها الاقبار

(دخول التونسيين للوظائف العامة)

اذا تجرد بلاغ السفارة من المحسنات البديعة والبراعة المنطقية يتمحض منه ما يلي :

١ ـ يخصص الفرنسيون بالوظائف ذات المراقبة «المخولة للدولة الحامية حسب المعاهدات» وسيضبط المقيم العام هذه الوظائف بقرار يدرج به قائمة فيها

٢ ـ يخصص التونسيون ببعض وظائف في نطاق دائرة الادارة المركزية والجهوية والعدلية التونسية والتعليم العربي

٣ ـ وما بقي من الوظائف يشارك فيه العنصران والاسرائليون على السواء وبالتساوي التام في الحقوق بعد المناظرة والاختبار

وبما ان عدد الموظفين الفرنسيين تجاوز الحد وتعسرت مشاركة التونسيين في ادارة شؤونهم تنوي الحكومة ان تستخدم التونسيين في المستقبل على نسبة الثلثين لهم والثلث للفرنساويين مهما شغرت وظيفة الى ان يتساوى عدد الحامي والمحتمي في الادارات العامة

يلاحظ باده بدء هنا ان حظ التونسي لا يمكن ان يقدر او يقاس بغيره قبل ان نطلع على قائمة الوظائف الخاصة بالفرنساويين التي يشتغل المقيم واعوانه بتحريرها الآن حتى نعلم ما حرم منه التونسي وما حجرت عليه المشاركة فيها بتاتا بمفعول ارادة الحامي وصريح النص

ولا نفترض ولا نقبل بحال دعوى الانصاف في التقسيم والتساوي في الوظائف لانه اذا استحال على الفرنساوي ان يكون مدرسا بالجامع الاعظم او قاضي المسلمين فانه يجوز عقلا ووضعا وشرعا ان يكون التونسي «كوميسارا» اي نائب الحق العام لدى المحاكم التونسية او رئيس دائرة التعقيب بها او ضابطا في البوليس او قابض تسجيل او مديرا لمدرسة او رئيسا لادارة . نعم لا يمكن للتونسي ان يشغل وظيفا تاتي سلطته والتسمية فيه من فرنسا كوظيف المقيم وكاهيته ونوابه المراقبين وقواد الجيش والحكام الفرنساويين واتباعهم وما عدا ذلك فالوظيف تونسي لا يحرم منه التونسي الا بوجه الاغتصاب والتفوق

وبيت الداء في الحرمان اجر من مفهوم ومدلول السيادة المزدوجة عند بعضهم اولئك الذين يقولون ان الحماية اورثت للحامي مشاركة في السلطة الداخلية بعد استحواذه على النفوذ الخارجي للحكومة التونسية . ونحن نقول ونكرر ان الحماية وصاية فوض فيها المحجور للوصي حق نيابته في الخارج بدون اسقاط لهذا الحق والتجرد منه ابديا وخوله مراقبة سير شؤونه الداخلية وارشاده الى حسن ادارتها حسب صريح المعاهدات والعادة التي جرى بها العمل في طالعة عهد الحماية

اما المساواة في العمل وفي الاجر فانا لا نشك انها حقيقة في فكر المقيم الحالي لا مغالطة ولكن اين المساواة اذا حدثت بين المرتبات ولم تشمل المنح كالثلث الاستعماري وعلى الاخص اذا كان المال مدفوعا من صندوق الدولة ومتأتيا من الضرائب المفروضة على الامة

(البقية بالصفحة الرابعة)

الشيخ الثعالبي

عما قريب سوف يحل بين اظهرنا حضرة الزعيم المبجل المحبوب الشيخ عبد العزيز الثعالبي عائدا من الشرق الى ربوع الوطن العزيز . فقد وردت اليوم (الاربعاء) برقية الى عائلة الشيخ تعلمها ان حضرته ركب البحر ووجهته تونس .

فنزف هذه البشرى الى الامة ونسأل الله ان يجعل قدومه قدوم يمن وبركة على الامة .

جمعية الاوقاف

حذار من العلاج الناقص

سكتنا مدة عن تتبع اعمال اللجنة التي ألفتها الحكومة للنظر في شؤون جمعية الاوقاف وفي كيفية تدارك الضائقة التي حلت بها فاوقفتها على شفا جرف هار

ولقد تعددت جلسات اللجنة وطالت مفاوضاتها الى ما يقرب من شهرين . واشتد تكتم اعضائها فلم يبلغنا من انباء هذه المفاوضات الا القليل . وكم كنا نود ان تطرح جميع المواضيع التي وضعت على بساط الدرس والتمحيص على انظار الرأي العام حتى يقوم لو الرأي والمعرفة . وعلى الاخص من قدماء موظفي جمعية الاوقاف الذين لهم اطلاع واسع على احوالها ومعرفة دقيقة لامراضها . فيمدوا اللجنة بالاراء النافعة والارشادات القيمة التي نظن انها لا تجدها في ثوب الحقيقة العارية على يد مدير جمعية الاوقاف

وذلك لان المدير مسئول الى حد كبير عن هذه الضائقة من جراء تصرفاته التي لا توافق مصلحة الجمعية وان ارضت هواه واغراضه الخاصة . فكيف يمكن لنا ان نثق وثوقا غير مصطنع بما يقدمه من التأويلات لتصرفاته التي من قبل ما اشرنا اليه في اعدادنا السابقة مثل تنقيحه لقانون الموظفين تنقيحا يدوم مفعوله مدة ستة اشهر فقط ثم يعود القانون الى ما كان عليه وذلك لكي يتمكن من ترقية جميع انصاره ومحاسيبه ولاذيله العاجزين عن دخول المناظرات التي فرضها القانون قبل التنقيح . بل الذين سقط بعضهم في مناظرات سابقة اعدت لتسمية المتشئين

ولم يكتف بهذا بل انه لم ينتظر ان تتم موافقة الحكومة على هذه الترقية التي لم تتم على ما يقال الى اليوم . فعمد الى تكليفهم برئاسة الاقسام واطلق ايديهم يتصرفون عابثين ويتحكمون في رقاب الموظفين ويدون عليهم انفاسهم لحسابه عوض ان يشتغلوا بسير الخدمة وابداء الآراء الصالحة التي تطلب ممن يشغل مركزهم . ولقد انبأنا فيما سبق كيف ان واحد من هؤلاء عاجز تماما عن ابداء اي رأي بل يكتفي بكتابة كلمة «اطلعت عليه» على كل ورقة تقدم له ومع ذلك كلفة المدير بالاشراف على خمسة اقسام ولو اطلع القراء على تأليف ألفه لمعارضة «دلائل الخيرات» لرأوا العجب

(البقية بالصفحة الرابعة)

التجنيس شؤم على اهله

في مفتتح السنة الجارية قامت ضجة فارغة حول حركة بلهوانية قامت بها جمعية المتجنسين الفرنسيين الذين مرقوا من الدين الاسلامي ومن الجنسية التونسية وكانوا حربا عليهما لقاء دريهمات معدودة وامتيازات مادية فازوا بها ليس الا دون ان يحوزوا حتى من قبل الفرنسيين على اعتبار انهم صاروا امثال الفرنسيين سواء بسواء

وكان قوام هذه الحركة البلهوانية انهم يعترفون بكفرهم ويمر وقهم من الدين الاسلامي الحنيف ويطلبون من فرنسا ان تمكنهم من حق الرجوع الى جنسيتهم القديمة ليعودوا الى حظيرة الاسلام من جديد

ولقد نظرنا نحن الى هذه الحركة بالنظرة التي تستحقها وقابلناها بالاستهزاء لاننا نعلم ان جميع المتجنسين يعتقدون ان الحكومة الفرنسية سوف لا تقبل مطلبهم ولا تنظر اليه بعين الالتفات ولانهم فوق ذلك لايستطيعون ولا يريدون حقيقة التنازل عن الفوائد والمزايا التي تحصلوا عليها عند دخولهم في الجنسية الفرنسية . ولكنهم كانوا يريدون ان يرموا حجرا واحدا ويصيبوا به عصفورين في وقت واحد

يريدون ان يستفدوا في الواقع من مشروع فيوليت الذي يقوم على تجنيس فريق من المسلمين مع ابقائهم تابعين للاحكام الاسلامية فيما يخص الاحوال الشخصية . كما يريدون من وراء هذه الحركة البلهوانية والمحاولة التي يعتقدون عقم نتائجها ان يتظاهروا امام التونسيين انهم يحاولون التوبة مخلصين ولكن القوة القاهرة حالت بينهم وبين الاقلاع فعلا عما اوجب لهم الكفر وحينئذ فقد اتوا بالمستطاع وهم غير ملومين اذا لم يصلوا الى نتيجة فالواجب على التونسيين ان يعتبروهم بعد ذلك مسلمين

ولكن فاتهم ان التونسيين منتبهون ولهم احساس ديني دقيق وخصوصا في مسألة التجنيس ولا يغرهم التصاق المتجنسين في ذلك الوقت ببعض الاوساط السياسية لغاية معينة لا تتجاوز الاستظلال بالحماية واكتساب التايد . لان الجميع يدركون ان الاسلام غير محصور في احكام الاحوال الشخصية فالمتجنس حتى على مقتضى مشروع فيوليت كافر مارق من الدين لا محالة . ويعلمون ايضا ان التوبة شرطها الاقلاع عن الفعل وعن نتائجه وآثاره فلو كان المتجنسون صادقين في توبتهم لبدأوا قبل كل شي، بالتنازل عما نالوه من الامتيازات مثل الثلث الاستعماري وغيره فان الذي يغتصب ما لا ثم يتوب لا تقبل توبته اذا استبقى المال المغصوب عنده ولا يسمى تائبا الا اذا رد المال لصاحبه

ثم ان الاقلاع لا يحول دونه عدم ملائمة القوانين الفرنسية لتخليهم عن الجنسية الفرنسية ورجوعهم الى الجنسية التونسية لانه يجب حينئذ على كل متجنس الهجرة الى بلاد اسلامية مستقلة والتجنس بجنسيتها

وبعد ان فتر حماس المتجنسين وأيسوا من نتيجة هذه الحركة البلهوانية جاءهم من مسه امر دفن المتجنسين وقامت حوله اخيرا ضجة لسوء سلوكه في احدى « الجنائز السرية » فوسوس لهم عن طريق صديق له من بينهم يمت بقرابة الى رئيسهم بانهم قد ضلوا سواء السبيل حينما اعترفوا بكفرهم في قرارهم الصادر في ديسمبر ١٩٣٦ ومازال بهم ينصحهم ويرشدهم ويقودهم الى ما فيه «خيرهم» حتى استطاع ان يعدل موقفهم خلوة فخطوة وان يحرر لهم تقارير طويل الذيل قدموه الى م . فينو عند ما كان يقوم بحثه في هذه البلاد

وانتهز اخيرا فرصة شناعة الحادثة الاخيرة التي هيأها رجل من اقرب الناس اليه فأثارهم للعمل من جديد وحرر لهم صورة اللائحة التي عرضوها على جلستهم العامة فوافقت عليها بالاجتماع تقريبا ثم نشروها في الصحف

ولقد بلغنا من انباء هذا الاجتماع ان بعض خطبائهم جاءوا الى المجتمعين بالفتاوى التي استصدرتها الحكومة سنة ١٩٣٣ من المجلسين الحنفي والمالكي واحتفظت بها لنفسها حينما قامت قيامة الشعب وقتئذ وأبت ان تنشرها على الناس رغم الحاح الرأى العام . ومنذ ذلك الوقت بقيت تلك الفتاوى سرا من اسرار الحكومة افلا يريب وجودها اليوم بين ايدى المتجنسين

واذا اردنا ان تحلل العريضة التي اسفر عنها اجتماعهم الاخير نجد انها قائمة على الوقاحة وقلب الحقائق والادعاء الباطل فقد زعموا ان شيوخ المجلس الشرعي افتوا عام ١٩٣٣ بعدم كفر المتجنس معان ذلك محض مغالطة لان تلك الفتوى انما كانت على قاعدة كفرهم الصريح لانها تدور حول قبول التوبة من المرتد وشروط القبول .

ومن اقبح الا كاذيب واشدها جرأة زعمهم الباطل ان الجناب العالي ابقاه الله « يؤكد ان التجنيس لا يمس الدين الاسلامي » واستندوا في ذلك الى عبارة التصريح الصادر في ٢٢ افريل ١٩٣٣ الذي نسبوه الى سمو الباي المعظم مع انه صادر من امير لواء العسة ليس الا

كما انهم توسعوا في هذا الميدان حتى ادعوا ان المقابر انما هي « من املاكهم الخاصة » مع ان جميع مقابر المسلمين حبس عام على جميعهم وليس لاية عائلة حق الملكية على اي ناحية منها وما هو موجود انما هو اختصاص حتى تعرف كل عائلة مقبرتها وحتى لا تكون هناك فوضى او ما يوجب اي خلاف بين العائلات .

على انه اذا كان المتجنسون غير كفار كما يدعون فما الذي يمنعهم من قبول الدفن في مقابر خاصة بهم اذ ليس بصحيح ما يزعمونه من ان المقابر الخصوصية « تجعلهم خارجين عن حظيرة الاسلام » بل الذي يجعلهم كذلك هو التزام الخروج عن احكام الاسلام ورفضها جملة واحدة . اما الدفن في غير المقابر الخاصة باهل الاديان الاخرى كما هو الحال بالنسبة للمقابر الخاصة بالمتجنسين الآن فلا يؤثر اي تاثير على الايمان وليستفتوا من افتوهم بعدم كفرهم ـ حسب زعمهم ـ فانهم سوف يطمئنون اذا كانوا صادقين وبذلك يمكنهم قبول الدفن في مقابر خاصة بهم وانهاء مشكل خطير طالما تسبب في اراقة الدماء وازهاق الارواح

اما التهديد والوعيد فهما لا يثيران منا الا الضحك على سخافة العقول .

مشروع م . قو تفاصيله وغاياته

(بقية المقال على الصفحة الاولى)

اجراء تجريبات بسيطة مثل تجاريب بخرائطة ـ سادسا ـ زراعة هناشير خاصة ذات اقامة حسنة كلما امكنت الفرصة . واخيرا يمكن النظر في احداث تمرينات تعليمية عملية

القائمون بالعمل :

مدير المدرسة في هذا المشروع له وظيف يجاوز حدود الميدان التعليمي فلا يقتصر واجبه على تسيير المعلمين والعملة المعلمين بل يجب عليه ان يكون المستشار لجميع الناس . فهو احسن من غيره في ذلك المكان ليقوم بواجب التعريف بفرنسا في وجهها الحسن العادل الكريم . ولذلك يجب ان يقع اختياره من بين المعلمين الذين قد تهيأوا من قبل لهذا الوظيف بصورة خاصة وبعد القيام بتمرينات عملية صناعية وفلاحية . ويجب ان يعفى بصورة واسعة من التدريس بالاقسام حتى يمكنه السهر على الجميع والقيام بوظائفه المتعددة . ويجب ايضا ان نربطه بوظيفه وذلك بان تمنحه امتيازات مادية . وهناك وسيلة اخرى تعيننا بصورة اكثر انتاجا على الوصول لهذه الغاية وذلك بان تكلف زوجته بوظيفة معاونة صحية اجتماعية كلما كانت قادرة على القيام بهذه المامورية بعد تمرين عملي مناسب . وهي يمكنها ان تشتغل تحت ادارة زوجها بتحقيق تنفيذ اوامر طبيب الاستعمار الذي لا يأتي للبادية الا قليلا وذلك فيما يخص مقاومة الآفات الاجتماعية مثل امراض العيون والسل الرئوي وامراض الاطفال

وتحت ادارة المدير يوجد بعض المعلمين المعاونين والعملة المعلمين المكونين تكوينا خاصا للقيام بهذه المامورية . وهؤلاء هم الذين يقومون بالتعليم في هذه المدارس . وبدون كبير مضرة يمكن ان يقع انتخاب اغلبهم اليوم وجميعهم في المستقبل من التونسيين ويبقى المدير وحده فرنسيا .

هذا هو برنامج التغلغل الاستعماري في احشاء البادية لادخال تطور مخطر على سكان البوادي تحت ستار نشر التعليم وسوف نعلق عليه بما يناسب وبما يشرح غاياته الواضحة في العدد المقبل ان شاء الله

البقاء لله

استأثرت رحمة الله بالفاضل الوطني الغيور السيد محمد الحوكي بعد مرض عضال لم ينجع فيه دواء وقد ثقلت وطأته عليه اخيرا وبقي بين اليأس والرجاء . ولكن حم القضاء واختطفته المنية من بين اهله وذويه واصدقائه وهو لا يزال في ريعان الشباب

وقد احتفل بتشييع جنازته صباح اليوم من برج الحوكي بالمرسى الى ضريح سيدي عبد العزيز المهدوي رضي الله عنه

تغمده الله برحمته ورضوانه وتقبله بعفوه وغفرانه ورزق والدته المفجوعة فيه واخويه الشابين المهذبين السيدين احمد وعارف جميل الصبر وعظيم الاجر

كما جاء في نبا من ماطر ان الفاضل الوطني الغيور المضحي السيد حمودة ميهوب رئيس الشعبة الدستورية بها قد اصيب بفقد كريمته المصونة مساء اول امس فنسأل الله ان يجمل عزاء والدها المحترم وان يغدق على جدثها شآبيب الرحمة وسحائب المغفرة

مظلمة القراء والمؤذنين

وصلت الينا كتابة مطولة ممضاة من كثيرين من القراء ومؤذني الجامع الاعظم عمره الله في بيان الحالة السيئة التي اوصلهم اليها الاستهتار بحقوقهم والعبث بالاحباس العظيمة التي اوقفها الاسلاف الكرام عليهم . فهي من جهة قد ذهبت طعمة لنيران الاستعمار ومن جهة ثانية فان البقية الباقية منها قد وقع العبث بها حتى لم يبق منها عند التوزيع الا اقل من القليل وصار كل واحد من المستحقين يأخذ مقدارا مضحكا بينما الاحباس العظيمة المحبسة عليهم كثيرة تشتمل على عدة زياتين واراضي وعقارات ورباعات وانزالات حتى تكاد لا تخلو جهة من جهات البلاد من حبس على قراء ومؤذني الجامع الاعظم لان كل التونسيين يقدسون كل ما يتعلق بالجامع الاعظم .

ويقول اصحاب العريضة ايضا انه لو كان التوزيع واقعا طبق ارادة المحبسين اي على القاري والمؤذن المباشرين بالفعل وجميع ما تغله هذه الاوقاف لكان جميعهم في ارغد عيش عوض الفقر المدقع والاحتياج التام . لان ادارة الاوقاف تشح عليهم ولا تعطيهم من الدخل على ما هو عليه الا الجزء اليسير الذي لا يسمن ولا يغني من جوع . كأنها تجود عليهم من عندها واذا كانت الجمعية تتغافل عن حقيقة واقعة وهي انهم مستحقون وتصرفها انما هو واقع بالنيابة عنهم مثل تصرف المقدم على حبس خاص وكل مقدم يسيء التصرف يجب عزله شرعا ويقع تعويضه بالثقة المامون ـ اذا غفلت الجمعية عن هذا فانه يجب عليها في الاقل ان لا تتغافل عن الواجب الديني العظيم الذي يقومون به والمشاق التي يكابدها المباشرون منهم في سبيل القيام بما هو منوط بعهدتهم

لكن اصحاب العريضة يؤكد ان القائمين بتصريف الامور في الجمعية قد تغافلوا عن كل هذا وانهم لا يأتون من المكلفين بالتوزيع الا المعاملة السيئة . فقد جرت العادة ان التوزيع يقع على نوعين نوع يقع على عدد الاشهر ونوع يقع مرة في كل سنة . فاما التوزيع الاول فانه ينال فيه المؤذن بالليل والنهار (البيات) ثلاثة فرنكات في ثلاثة اشهر مع المواظبة . وينال فيه المؤذن بالنهار فقط ويسمى «مسرح» فرنكا واحدا في الثلاثة اشهر . والقاري في حزب الاسبوع ينا له مثل ما ينال المؤذن البيات

واما التوزيع السنوي فلا ينال الواحد منهم الا القليل وشاهد ذلك توزيع ربع عام ١٩٣٥ من متحصل غلة الزيتون اذ ان المؤذن البيات اخذ مائة واثنين وسبعين فرنكا فقط والمؤذن المسرح اخذ ثلاثة واربعين فرنكا فقط والقاري بحزب الاسبوع اخذ ثلاثمائة وستة وثلاثين فرنكا

ولقد قيل لهم وقت التوزيع انه بقيت بقايا من دخل الزياتين وبقية الاوقاف الاخرى . ولما طالبوا الجمعية باتمام التوزيع والحوا في ذلك ماطلتهم الجمعية الى سنة ١٩٣٧ بدعوى انها لم يتوفر لديها شيء من دخل الزياتين عن عام ١٩٣٦ ولذلك ابقت توزيع تلك البقية الى عام ١٩٣١ حتى لا تحرمهم من اخذ شيء في العام الجاري على قاعدة شيء خير من لا شيء . ومع ذلك فلم يأخذ قاري حزب الاسبوع الا ٢٨٦ فرنكا كما لم يأخذ المؤذن البيات الا ١٨٠ فرنكا والمؤذن الا ٤٥ فرنكا فقط

بحيث انك لو جمعت ما ناله كل واحد من هؤلاء في هذه الثلاث سنوات من المرتب الشهري والتوزيع تجد ان قاري الاسبوع قد ناله ٣٨٣ فرنكا او ١٠٫٦٤ لكل شهر . والمؤذن البيات ٢٣٠ فرنكا او ٦٫١١ لكل شهر . والمؤذن المسرح ٥٥ فرنكا او ١٫٥٣ فقط لكل شهر فهل توجد سخرية بشعائر الدين اعظم من هذه . وكيفما كان اعتبارنا لسهولة المامورية التي يقومون بها فان هذه الحقيقة لا يتغير منها شيء بالمرة

ويقول اصحاب العريضة ايضا ان ادارة الجمعية لا تريد ان تبين لهم تفاصيل الحساب كما جرت به العادة من قبل بل انها مرة تقول لهم انه لا تزال لهم بقية ثم اذا طالبوها والحوا في المطالبة تدعي ان الحساب انتهى ولم تبق لهم منه بقية .

ويقولون ايضا انه كانت لهم احباس اخرى يقصد منها المحافظة على عادة قديمة مثل حبس الحوت ولكن الجمعية قطعت العادة تماما وتغافلت عن محاسبتهم على الريع . ومن تلك الاحباس هنشير جبسه المنعم المبرور علي باي الاول الذي اسس تربة الباي والتكية فقد عين المحبس المذكور طريقة توزيع الريع وامر ان يشتري به حوت ينتجي يوزع في المناسبات على القراء والمؤذنين كل ياخذ منه بحسب رتبته

وقد تشكى القراء والمؤذنون الى الوزير الاكبر السابق السيد خليل بوحاجب في عام ١٩٢٥ ووقع الاخذ والرد بين الوزارة الكبرى والجمعية والمشتكين ما يقرب من اربع سنين وكلفت الوزارة احد الموظفين بتتبع رسوم احباس القراء والمؤذنين التي يبلغ عددها نحو الف رسم تقريبا . ويؤكد اصحاب العريضة ان شكايتهم هذه قد تسبب عنها صدور امر علي في عام ١٩٢٩ يتضمن تعيين الطريقة التي تقسم بها الاحباس المذكورة ويعين سنة ١٩٣٠ لابتداء جريان العمل بالامر العلي المذكور ولكن بقيت دار لقمان على حالها وازداد الخلل والفوضى عن ذي قبل

ولقد تشكي اصحاب الشان مرة اخرى الى الوزارة الكبرى وطلبوا منها جبر جمعية الاوقاف على اجراء الحساب عن الريع ووعدهم رئيس القسم الاول خيرا وعلموا ان الوزارة اجرت فعلا مفاهمة في الموضوع مع مدير الاوقاف ولكنه رفض مطالب المشتكين وعارض في انصافهم واجابة ملتمسهم ولعله لا يمكنه الا ان يعارض ويرفض لان هذه الاموال واموال اخرى كثيرة مثلها ذهبت بامر منه ومن غيره في سبيل المحسوبية وفي سبيل ارضاء الاصدقاء القدماء وتكوين اصدقاء جدد

لهذا كله فان هؤلاء الضعفاء المساكين يلجأون لحمى الجناب العالى ابقاه الله ويطلبون من مراحمه الكريمة ان يجبر جمعية الاوقاف على انصافهم وعلى احترام امره العلي السامي الصادر في عام ١٩٢٩ ويسألون الله ان يحفظ حضرته العلية كهفا منيعا لكافة التونسيين

امضاءات كثيرة

عجائب الاجتهاد . . . .

حاول بعض المجرمين احراق بلدية المنستير واجري بحث في شانه فلم نسمع الى حد الآن ماذا كانت نتيجة هذا البحث هل عثر على المجرم وحينئذ لماذا لم يكشف اسمه بقدر ما فضحت جريمته ام بقي الرجل مجهولا وفي الامر معرة ووصمة في وجه الباحثين وقد عرفناهم حازمين نشطين يعلمون خفايا الزوايا ومختلسات ظنون الدستوريين ام ان المجرم معروف ولا فائدة في رفع الستار عنه وانما الغاية من جريمته لعبة سياسية حدثت في ابانها فاستثمرها مدبروها واصبح موقف الادارة امامها موقف التهاون والنسيان

∴

اختلس احد الموظفين الفرنسيين ببلدية تونس مبلغا يفوق السبعمائة الف فرنك على مايشاع وذهب في حال سبيله دون ان يقع القبض عليه لا من طرف الادارة ولا من طرف العدالة ودون ان تفتح قضية في هذا الاختلاس الهام وقد عودتنا البلدية بالشدة في طلب اموالها والرغبة في استخلاص حلالها وحرامها فلماذا هذا التسامح والتغافل والكرم

∴

حدثت مقتلة المتلوي ومات فيها اثنان وعشرون من بني الانسان وجرح فيها هذا العدد مضاعفا ففتح بحث اداري وبحث طبي وبحث عدلي وبحث نقابي وبحث صحافي وبحث سياسي اوسفرت النتيجة في الختام على ان هناك جناية وليس هناك جاني وبما ان الفكر العام بسيط لا يدرك دقة هذا التقدير اخذت العدالة تتبع المنكوبين الذين سلموا من الموت لان تتبع الاموات امر صعب وليس وراءه طائل وبعد المحاكمة يمكن ان يقال بلغ الحرص بالعدالة في تونس حتى انها تعاقب الجاني ظالما كان او مظلوما وهو لعمري عين الاجتهاد

اسداء شكر

بمناسبة وفاة المنعمة صاحبة المبرات كريمة المرحوم الشيخ حسونة الحداد وحليلة الماجد النبيل الفاضل الشيخ السيد بلحسن الاصرم طلب منا ال الفقيدة المبرورة ان نذيع باسمهم اسداء خالص التشكرات لكل من وازرهم في هذا المصاب الجسيم سواء بالحضور عند تشييع الجنازة او في التأبين او بواسطة المراسلة ويسألون الله ان لا يريهم مكروها في عزيز عليهم

ونحن بهذه المناسبة نجدد التعزية لهذه العائلة الماجدة ونسأل الله الرحمة والغفران للفقيدة التي اضمحلت بموتها عائلة من اعرق العائلات الماجدة المعروفة بالنبل والوجاهة في الاوساط التونسية وهي عائلة الحداد

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري
مطبعة الارادة ـ تونس

عدلت مساوت

احتج معلمو اللغة العربية بالمدارس الدولية وطلبوا التسوية بين مرتباتهم ومرتبات المعلمين الفرنسيين واقاموا البراهين على ان لا موجب للميز والتفريق في المعاملة والعمل متحد بل ان مهمة معلم اللغة العربية اشق واكثر شغلا

فحاول م . قو مدير المعارف ان يناقش ويموه ويماطل ولم يسعه الا ان اضطر للموافقة على المساواة ويا حبذا لو ادت هذه الموافقة الى ايصال كل ذي حق بحقه لكن حضرة المدير لم يوافق الا على المبدا فقط واذا اجتهد في التطبيق كانت النتيجة الواقعية سفسطة وازدراء

وصورة الامر ان حضرة المدير وعد معلمي اللغة العربية بدفع الفرق بين مرتباتهم ومرتبات الفرنسيين اثلاثا ثلث في جويليه عام ١٩٣٧ والثلث الثاني عام ١٩٣٨ والثلث الاخير سنة ١٩٣٩ ان شاء الله اذا بقيت في الانفاس بقية

والحال ان الفرق موجود في المرتبات ولا زال كما هو حتى ولو بعد التسوية المبدئية التي وافق عليها مدير المعارف اذ ان المعلمين الفرنسيين يتقاضون ثلثا استعماريا لا لشيء، ولا على شيء، سوى كونهم من عنصر اجنبي حظه التفوق على الغير والتمتع بماله وحقوقه

مولود سعيد

بلغنا ان الفاضل المحترم السيد علي ماينة احد اعيان العاملين من الاحرار الدستوريين المخلصين بطربة قد ازدان فراشه في المدة الاخيرة بمولود سعيد سماه على بركة الله عبد الحق فنهنيه به ونسأل الله ان يمنح للمولود حياة طويلة سعيدة في ظل ابويه وان يجعله من رجال المستقبل وحماة الوطن

ماذا نالت تونس في عام ٣٧-٣٦ ؟

كنت نشرت بجريدة « مرشد الامة » الغراء بعددها المؤرخ في ٢٩ شعبان و١٢ نوفامبر الفارطين وما بعده مقالا عنوانه « بعد ١٦ عاما » (١٩٢٠ - ١٩٣٢) بينا فيه صفحة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية وكيف لعبت السياسة بآمالنا وكنا علقنا آمالا اخرى على سياسة المقيم الحالي م. ارمان قيون خصوصا عند ما شرع في تحقيق تلك الامال باعطاء الامة التونسية حرية النشر والاجتماع ولو كانت تلك الحرية مقيدة بقيود ثقيلة . وتمنينا ان تكون سياسة فعلية لا قولية كما فعل بعض اسلافه من اعطائنا (من طرف اللسان حلاوة) ولم يتمم بالفعل ما يطلبه الشعب التونسي بل انه فعل بنقيض مقصود ذلك الشعب

فتريثنا زمنا طويلا نترقب نتيجة اعماله وصرنا نسمع ونرى ما وقع في مدة هذا العام من تاريخ ولايته الى اليوم . فماذا سمعنا وماذا راينا ؟

راينا حزب التفوق الاستعماري يتذعر ويتخوف من تغيير حالة السياسة بتونس ورأينا هذا الحزب بقطع النظر عن نحلته السياسية يعطي رايه في ما سيعطى للشعب التونسي من المطالب ويشح عليه في ذلك ويشترط شروطا لا تلائم ذلك الشعب كأنه سيعطيها من باب المنة لا من باب الحق

ورأينا احزابا كثيرة تكونت في الامة التونسية فالسيد الراضي فرحات ينادي بتكوين حزب لاتباع سياسة المرشال ليوتي بالمغرب والسيد الطاهر بن عمار يكون حزب الاعضاء المنتخبين ويتجاهل معرفة الحزب الحر الدستوري وعدم علاقته به (كما صرح بذلك لاحد مكاتبي الجرائد الفرنساوية) ويتناسى انه كان سافر لفرنسا بصفته رئيسا للوفد الثاني الذي كونه الحزب الحر الدستوري كما نسي البلاغ واللائحة اللذين امضى بهما وقدمهما مع رفقائه للحكومة الفرنساوية . وكما نسي ايضا انه كان تقدم في عام ١٩٢٠ مع الوفد الاول لمقابلة م. راوول بيري رئيس مجلس الامة اذ ذاك وذلك عوضا عن احد اعضائه الذي تغيب في ذلك الوقت

وكأن هذين السيدين لم ينتبها الى ضرر تكثير الاحزاب في الامة والانقسام الذي لم يعد بفائدة على الشعب الم يكفهما ما عانته البلاد من قبل ام يجب ان نكرر لهما ولغيرهما قول الزهاوي :

في الاتحاد قوة يدرأ الظلم ان دهم
ليس يبقى على السلامة شعب قد انقسم

لقد سمعنا م. ارمان قيون يصرح في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣٦ بكلمة السيادة المشتركة بالبلاد التونسية وسمعنا الوزير م. فينو وغيره يكررون في كل مناسبة ارتباط البلاد التونسية بفرنسا الى الابد . وسمعنا ايضا م. قيون يصرح بادخال اصلاحات بدواوين الحكومة التونسية ليتسنى لابناء البلاد المشاركة في تسيير تلك الدواوين . لكن ها قد مضى عام كامل على ولايته وعلى انتصاب حكومة الواجهة الشعبية بفرنسا ولم نر شيئا ماديا حصل عليه الشعب التونسي لنتحقق ان حكومة فرنسا و م. قيون قد شرعا في اعطاء مطالب تونس .

ولا زلنا نمني النفس بالامال وبحسن الظن بمقاصد فرنسا نحونا لكن

(ما اضيق العيش لولا فسحة الامل)

فعند ما وقع الافراج على اخواننا وارجاعهم الى مسقط رؤوسهم صرح جناب العميد بانه اتى بمأمورية بث سياسة المشاركة والاخلاص والصراحة فصرنا نترقب كل يوم على اي قاعدة ستكون تلك المشاركة والى الآن لم نر شيئا فعليا يؤيدها بل راينا جند الجندرمة يتكاثر بانحاء البلاد وتقام لاجله البناءات الضخمة بكل جهة ليسكنها ولم نر احد شبابنا المثقف انخرط في سلك الادارة التونسية عوض مستخدم فرنساوي بل ان رؤساء الادارات الفرنساويين يقيمون العراقيل في وجه كل من يقصد بابهم من شباننا التونسيين ويشترط بعضهم عليهم التجنس لينال مرغوبه (كما وقع لاحد شبان اليهود التونسيين الحامل لشهادة عليا لكنه كان متمسكا بجنسيته التونسية)

ومما يدل على ابتداء خيبتنا ما تقصده الحكومة نحو لغتنا العربية وكفانا حجة مأساة الاضراب عن التعليم بجامع الزيتونة وعدم الالتفات اليه من طرف الحكومة ولم يقع الاهتمام بمستقبل الاف من التلامذة المعطلين على العمل بالجامع وذلك بالرغم من التصريحات السياسية التي صرح بها جناب العميد لمكاتب جريدة الجزيرة الدمشقية الغراء

فقد طال التامل في رغائب هاته الامة المسكينة وتشكلت اللجان العديدة للنظر فيها كما تشكلت بفرنسا اللجان للبحث في رغائب سكان شمال افريقيا لكنك (تسمع جعجعة ولا ترى طحنا)

وصارت مسائل شمال افريقية اصعب واعقد من المسائل الفرنساوية التي وقع حلها والبت فيها من طرف حكومة الواجهة الشعبية في ليلة واحدة مشهورة في شهر جوان الفارط باوتيل متنيون مقر رئاسة الوزارة الفرنساوية حتى ان احد كتاب الجرائد عبر عليها بالثورة السلمية وقارنها بعام ١٧٨٩ ولم يضطر الشعب الفرنساوي الى التظاهر ضد حكومته بل صار مؤيدا لها حتى ان اصحاب رؤس الاموال تلقوا الاصلاحات الجديدة بالرضا والصبر بخلاف اصحاب رؤس الاموال الافريقيين خصوصا رجال الاستعمار فانهم صاروا يتدللون على الحكومة ويهددونها باخطار وهمية للمحافظة على امتيازاتهم والحكومتان الفرنساوية والتونسية تسايرانهم في رغائبهم وتعاملهم بكل رفق حتى انه صار الناظر لذلك يتوهم ان لحكومة فرنسا برنامجا خاصا لشمال افريقية وان البرنامج الاشتراكي والديموقراطي لا ينطبق بشمال افريقية مثلما انطبق بفرنسا في ليلة واحدة

ويتوهم الناقد ايضا ان حكومة الواجهة الشعبية المتركبة من الاحزاب الرادكالية والاشتراكية والشيوعية لم تر فائدة لتنفيذ برنامجها الانساني والاجتماعي على سكان شمال افريقية اذ صارت تراعي مصالح الرأسماليين وارباب الامتيازات من الفرنساويين وصارت ايضا تؤيد سياسة الميز والتفوق التي كانت متبعة من الحكومات السابقة والتي يمكن لنا ان نعبر عنها بسياسة التفوق الجنسي وسياسة الاضطهاد والاسترقاق التي كانت ملائمة للقرون الوسطى

ومما يزيدنا حزنا على حالتنا المنكودة ما ابتكره م . قو مدير المعارف واقتنع بفكرته م. قيون وم . فيانو من احداث التعليم البدوي بانحاء البلاد التونسية وجعله عنوانا لتعميم التعليم بين طبقات الشعب والحال انه من باب التغليط والتضليل وذر الرماد على العيون حيث ان فكرة هذا المشروع الرئيسية لن تسفر عن نتيجة تفيد ابناء البلاد بل يظهر منها لكل ذي عينين سوء القصد السياسي الذي يرمي الى الاندماج الذي خابت فيه فرنسا في غير بلادنا كما يرمي لاتلاف البقية الباقية من لغتنا القومية العربية وديننا الاسلامي فلو كان للحكومة الحامية مقصد حسن نحو الشعب التونسي وكانت عازمة عزما صادقا على القيام بواجبها الذي اتت لاجله تونس من تسيير الشعب التونسي نحو الثقافة والنهوض لكانت جعلت برنامجا باللغة العربية ليتسنى لابناء البلاد ان يصلوا لمستوى المعارف البسيط بلغتهم العربية القومية ويحافظوا بذلك على اخلاقهم وعوائدهم الاسلامية بدون ان تحتاج الادارة الى مصاريف باهظة كما بينه الاستاذ السيد عبد الحق بجريدة (لاشارت تونيزيان) عندما بحث في هذا الموضوع

والتونسيون على كل حال لا يرضون بهذا التعليم الذي لا يثمر نتيجة لمستقبل ابناء شعبنا

وهناك فكرة اخرى وشنشنة قديمة وهي فكرة الدومنيون التي كنا حاربناها في عام ١٩٢١ لكنها اتت بصورة اخرى ابتكرها م . برجري وفندها الاستاذان السيدان عبد الحق ومحيي الدين القليبي بجريدة (لاشارت تونيزيان) و (الارادة) ولم نر فائدة في طرق هذا الموضوع من جديد حيث انهما اعطياه حقه من التفنيد بيان والخطر الحاصل منه على الذاتية التونسية ولا زلنا ولن نزال مصممين على تمسكنا بعقيدتنا الوطنية من اننا نريد ان نبقى تونسيين مسلمين ولن نرضى بغير ذلك اذ ان الامة لا تكون امة الا بلغتها وقوميتها وعقيدتها

ان غاية الامة التونسية واضحة صريحة لا لبس فيها وها نحن نعلنها بجلاء، فهل من الممكن ان نرى من الواجهة الشعبية وممثلها سياسة صريحة واضحة ايضا . يكفي التردد ويكفي التسويف والمماطلة وموالاة الدرس وتشكيل مختلف اللجان فان التونسيين جميعا يعتقدون ان الحكومة الفرنسية وممثلها يعرفون المشكلة التونسية وخفاياها ولو ارادوا لوضعوا علاجها الناجع المعروف في ليلة كليلة ماتينيون

صالح بن العجوزة

ملاحظات وتعليقـــات

ذكرى ابي النهضة

مساء يوم الجمعة الماضي اقامت الجمعية الخلدونية احتفالا عظيما بقصر الجمعيات الفرنسية وذلك بمناسبة مضي عشرين سنة على وفاة التونسي المسلم العظيم المرحوم السيد البشير صفر ابي النهضة التونسية وموقظ الشعور الوطني في نفوس التونسيين وصاحب الفضل الاعظم في ايقاد هذه الشعلة المقدسة في قلوب الملايين من مسلمي شمال افريقيا كله

ولقد اقبلت جميع الهيئات ومختلف الشخصيات على الاشتراك في هذه الحفلة وشاركت فيها الحكومة الشعب وحضرها كذلك ممثل عميد الحكومة الحامية ورأينا من بين الحاضرين مختلف العناصر المتساكنة في هذه البلاد وعددا عديدا من كبار الموظفين ولكن الذي دعى لعجب الحاضرين جميعا هو عدم حضور الوزير الاكبر او من يمثله على الاقل فهل كان ذلك ناشئا عن غفلة من هيأة الجمعية الخلدونية التي اقامت الاحتفال ودعت اليه الكثيرين بينما تناست ممثل الحضرة العلية ورئيس الحكومة التونسية . ام ماذا ؟ نود ان نرى بيانا مقنعا من اصحاب الشان في هذا الصدد يكشف النقاب عن الحقيقة ويزيل الظنون السيئة

ويلوح من مظاهر الحفلة ومما ساد عليها من سوء نظام ومن ارتباك وعدم تقدير للموقف ولطبيعة حفلات الذكرى والتابين .ان القائمين بتهيئة معدات الحفلة ساروا في تحضيرها على غير نظام وبدون برنامج او ضبط لما يجب . ولعل هذا هو السبب فيما حدث من عدم حضور نائب الجناب العالي ورئيس الحكومة التونسية . كما كان سببا في انقلاب الحفلة من حفلة ذكرى وتابين لأعز فقيد الى حفلة طرب وتمتع برنات الاوتار والمزامير

ومما يزيد في ثقل مسئولية المنظمين للحفلة انهم زيادة عن كونهم تناسوا ما في ذكرى اعز فقيد من معنى الحزن . تغافلوا ايضا عن حقيقة رائعة وهي ان البلاد كانت في ذلك اليوم في حداد عام وألم سكن صميم القلوب بسبب ما احدثه الحكم في قضية المكنين الذي انتشر خبره صباح ذلك اليوم من حزن عام عميق في جميع ارجاء البلاد .

ولعل العذر الوحيد الذي يمكن ان يبرر به رئيس الخلدونية نفسه وموقفه هو انه لم يجد اي معونة من زملائه اعضاء مجلس ادارة الجمعية الخلدونية الذين غاب بعضهم حتى عن حضور الحفلة وحضرها من حضر منهم بصفة متفرج يرى ويسمع لا اقل ولا اكثر

وبعد هذا فلا يظن قراؤنا اننا نريد من هذه الكلمة ان ننقل لهم وصف الحفلة فان ذلك من شان الزميلات اليومية الاخبارية ولكنا بالرغم من ذلك لا نريد ان نحرمهم تماما من بعض ما لاحظناه في اثنائها مما لم يعن غيرنا على ما نظن بملاحظته .

فقد راينا من بين الحاضرين م.م. برتول مدير الادارة التونسية وديقوا المعتمد بالقسم الاول سابقا والرجل الذي كان صاحب النفوذ المطلق في دار الباي . فاما الاول فقد كان جالسا على المرسح بجانب ممثل المقيم العام وكبار الموظفين التونسيين واما الثاني فقد كان جالسا في الصالة بين عموم الحاضرين . وكلا الرجلين يعرف العربية

فلما انهل العلامة المسلم العامل الشيخ عبد الحميد بن باديس في خطابه الرائع الذي اهتزت له القاعة وادمى اكف الحاضرين بالتصفيق المتواصل . راينا وجه كل من م.م. برتول وديقوا يربد ويمتقع ويصفر ويخضر تبعا لما كانا يسمعان من اقوال الخطيب الصريح الذي كان يوجه القنابل المحرقة كما يتفق فيستزيده الجمهور منها باظهار التشجيع والاستحسان

وما انتصف الشيخ خطابه حتى لم يطق م. ديقوا ان يرى ويسمع اكثر مما راى وسمع فانسل من مقعده وبارح القاعة لا يلوي على شيء

ويظهر ان م . برتول قد غبط زميله وودلو فاز بنفسه واقتدى به ولكنه كان مقيدا بالرسميات وبادب السلوك . ومع ذلك فما كاد رئيس الخلدونية يعلن عن راحة قدرها ١٥ دقيقة حتى بادر م. برتول بالخروج الى الهواء النقي الصالح لمعالجة الاختناق

ومن ألطف المناظر التي شاهدناها اثناء ذلك منظر السادة المسلمين الجالسين على المرسح فقد كانت القاعة تدوي بالتصفيق الحاد استحسانا لما يسمعونه من الخطيب بحيث لم يبق مسلم فيها لم يشارك في التصفيق فقد وضعهم هذا الاجماع في مركز حرج جدا. واخيرا اختاروا الخروج عن الاجماع ومجاملة م . برتول فلم يصفقوا ولم تبد منهم اي حركة تدل على الاستحسان ومشاركة الشعور العام

وحينما انتهت مدة الراحة وعاد الخطباء والشعراء الى الخطابة والانشاد تكرر مثل هذا المنظر مرة اخرى ولكن في لون آخر . فقد انشد السيد المقداد الورتاني قصيدة كانت كلها بكاء ونحيبا على الحالة التي وصلت اليها جمعية الاوقاف ومقابلة لها بما فعله لرفع شأنها المرحوم السيد البشير صفر . وكان في اثناء الانشاد يشير باصبعه الى صورة الفقيد فكأنه كان يشير الى السيد محمد سعد الله مدير الجمعية الحالي الذي كان جالسا في الطاق الثاني مواريا للصورة . ولا ندري اذا كانت هذه الاشارة مقصودة ام انها كانت من فعل الاقدار

ومما يستحق الملاحظة ايضا ان ابن الفقيد قد خيب الظنون فلم يجب بكلمة واحدة عن اقوال الشعراء والخطباء كما جرت به العادة وحسبما تقضي به قواعد المجاملة واللياقة . وعلى الاقل قياما بحق الفقيد العظيم رحمه الله

الاشخاص لا المبادي

نشرت الزميلات اليومية هذه الايام الاخيرة محضرا للاجتماع الذي عقدته الحجرة الفلاحية التونسية يوم ٥ ماي الفارط تحت رئاسة السيد الطاهر بن عمار فراينا فيه ما ادهشنا من صراحة « نوابنا » في المجاهرة بآرائهم كما هي دون مؤاربة او نفاق مما لم نكن نعهده فيهم من قبل

ولا يظن القاري ان هذه الصراحة كانت في ميدان المبادي والدفاع عن المصالح العامة « فنوابنا حفظهم الله » ابعد الناس عن ذلك ما دام لا يوجد هناك داع شخصي او نفع خاص بل ان هذه الصراحة كانت لاجل الانتقام الشخصي ليس الا

والقراء يذكرون اننا نشرنا منذ مدة محضر اجتماع جمعية الفلاحين التونسيين الذي قرر فيه رفت السيد الطاهر بن عمار من الرئاسة الشرفية لهذه الجمعية وبعض زملائه في الحجرة من عضوية تلك الجمعية وذلك لانهم ارادوا ان تكون هذه الجمعية خاضعة لهم خادمة لاغراضهم « فتمرد » مجلس الادارة وخرج عن الطاعة واتى اعمالا مخالفة لمصلحة العصابة المعروفة وكاشفة لتدبيراتها الخبيثة فراى السيد الطاهر بن عمار (او راى المسيطرون عليه ودفع هو الى العمل دفعا كما تدفع الآلة) ان هذه الجمعية قد استحقت الغضب والحرمان وبناء على ذلك وقع طرد هذه الجمعية من المحل الذي كانت تاوي اليه في كنف الحجرة الفلاحية وصدور قرار من المجلس الكبير بحرمانها من الاعانة التي كانت تتقاضاها من الحكومة

ولا شك ان المراد من هذا القرار هو قتل الجمعية بقطع المدد عنها وتعجيزها حتى عن كراء محل وذلك لانهم يعلمون ان اعضاءها غير قادرين على دفع الاشتركات وجمع الاعانات اما في هذه الاوقات العصيبة التي يحار فيها كل فلاح في تخليص رقبته من الديون وتدبير امر معاشه ومعاش عياله وعملته ولوازمه الفلاحية

ولما كانت مثل هذه الغاية لا تخفى على احد فضلا عن المطلعين على الاحوال فقد راى اعضاء هذه الجمعية ان الاقدام على قتل الجمعية مما لا يمكن ان يتفق مع العضوية فيها ولذلك قرروا ـ ومعهم الحق كل الحق ـ الدفاع عن حياتهم ورفت اولئك الساعين في قتل الجمعية ومنهم السيدان الطاهر بن عمار والحطاب بوحجبة

فلما اطلع السيد الطاهر بن عمار على المحضر المذكور ساءه ان تجرح كبراؤه بهذا الاسلوب العادل ـ وهو « نائب الامة » وكاهية رئيس مجلسها الكبير ـ فنشر بيانا في الصحف ردا على قرار الجمعية المذكور ولكنه مع ذلك اعترف بما نسب اليه وصرح في غير خجل ولا استحياء بانكاره على الجمعية ان تقوم بعمل او تصرح براي مخالف لعمل او لراي الحجرة التي يراسها ويديرها بمساعدة وارشاد السيد محمد شنيق « اي كومباني » ولهذا فهي تستحق ما نالها من الحرمان والطرد

ولم يكتف حضرته بهذا فقط بل انه انتهز اخيرا اجتماع الحجرة الفلاحية ليزيدنا من صراحته لا في ميدان الدفاع عن المصلحة العامة بل في ميدان الانتقام لشخصه ولاغراض العصابة لان سادتنا « النواب » لا تهمهم المصلحة العامة بقدر ما تهمهم مصالحهم الخاصة وبذل جميع المساعي لاستبقاء نفوذهم وتوطيد مراكزهم

فقد ذكر « حضرته » وذكر (بالتشديد) زملاءه ان السيد علي بن الحاج عضو الحجرة الفلاحية (ورئيس جمعية الفلاحين التي رفتته) انما انتخب في الحجرة عضوا ممثلا لقسم الاقتصاد العام الذي الغي منذ ثلاث سنوات وان الامر الذي الغى القسم المذكور نص على ان مامورية العضو الممثل لهذا القسم تنتهي بانتهاء تلك السنوات الثلاث . وحيث انتهت تلك المدة الآن فقد رأى « حضرته » ان مامورية العضو المذكور قد انتهت وانه لم يبق بعد ذلك عضوا بالحجرة الفلاحية ولذلك رأى ان لا يستدعيه لهذا الاجتماع

ومعنى هذا ان السيد الطاهر بن عمار يرى ان رئيس جمعية الفلاحين التونسيين قد استحق بتمرده وعصيانه وخروجه عن الطاعة طرد جمعيته من محلها وحرمانها من الاعانة وسلب صفة العضوية بالحجرة الفلاحية عنه .والا فلماذا لم يذكر « حضرته » ان نصف عدد اعضاء هذه الحجرة قد انتهت ماموريته بانتهاء شهر مارس الفارط وانه اذا طبق هذا القرار على السيد علي بن الحاج فانه يجب تطبيقه كذلك على نصف عدد الاعضاء الآخرين

الحق ان الذي املى هذا التصرف على السيد الطاهر بن عمار قد عبث به واظهره في مظهر من اقبح المظاهر واشنعها ورأفة بحضرته وبمزاجه اللطيف نكتفي الآن بهذا القدر ريثما نرى ما ذا سيكون موقف كل من الحكومة والسيد علي بن الحاج من هذه المهزلة المضحكة

الجنس العالي والجنس المنحط

لا تزال الفكرة الرئيسية المسيطرة على مختلف ادارات الحكومة والمصالح التابعة متأثرة الى حد بعيد بسياسة الميز والتفوق ونظرية الجنس العالي والجنس المنحط وكثيرا ما يدفع الغلو بعض الرؤساء والمسئولين من « السادة » الفرنسيين الى حد جرح عواطف جنس كامل بريء مما يريدون الصاقه به وحينما يبلغ العموم صدى هاتيك الافعال الشنيعة يكون لها من الاثر في النفوس ما لو اطلع عليه المخلصون لوطنهم اخلاصا حقيقيا من الفرنسيين لعدوا تلك الافعال جريمة من اشنع الجرائم التي ترتكب نحو بلادهم فتشوه سمعتها وتوهن نفوذها الادبي الذي تجاهد لنشره وتعزيزه في اطراف الارض

ومن هاتيك الافعال التي تبلغنا فتشمئز لها نفوسنا ما شكاه الينا مر الشكوى كثير من عملة وموظفي ادارة الاختصاصات من التونسيين فقد قالوا لنا في معرض الحديث عن تباين الفروق الكثيرة في المعاملة التي يلقاها التونسي والتي يلقاها الفرنسي ان ادارة قمرق الدخان تفتش كل يوم جميع عملتها وموظفيها من التونسيين قبل الخروج من المعامل لافرق في ذلك بين الموظف والعامل الجديد وبين الذي له في الخدمة عشرات السنين . بينما لا يفتش اي احد من الفرنسيين ولو دخل في الخدمة منذ يوم او بعض يوم ولو لم تتبين ثقته ونزاهته بعد

فما السبب في ذلك ياترى ؟ هل يراد من ذلك ان التونسي مهما كان لا بد ان يكون غير مامون في ثقته ونزاهته لاجل جنسيته بخلاف الفرنسي فهو ثقة نزيه لاجل جنسيته ؟ . !

ان كان القوم يفكرون على هذا النمط فانا نحقق لهم انهم غالطون كل الغلط لان كل امة فيها السارق الشرير وفيها الثقة الصالح والمامون النزيه وكما تنطبق هذه القاعدة على الجنس العربي التونسي « المنحط » في نظر تعصبهم الممقوت. فكذلك تنطبق على الاجناس الاوروبية «العالية» وهذه هي جرائدهم طافحة كل يوم باخبار السرقات والاختلاسات العظيمة وخيانة الامانة بصورة فظيعة . .

بل اننا نرى المرة بعد الاخرى امثال ذلك يقع من بعض الفرنسيين حتى في بلادنا وتحت اسماعنا وابصارنا ولربما كانت الحوادث المشابهة لها التي تقع من التونسيين لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين ما يقع من الفرنسيين

واذن فلتعلم ادارة الاختصاصات ان الثقة والامانة كما توجد في الفرنسيين فانها توجد كذلك عند التونسيين الذين يأمرهم دينهم بمكارم الاخلاق والبعد عن المفاسد والشرور . فخير لها ان تعدل عن هذه المعاملة الجارحة التي لا تجديها نفعا ولكنها مع ذلك توجد الاحقاد بين الاجناس

قضيـة المكنين

كان مساء يوم الخميس الماضي يوما من الايام التي سيكون لها ذكر واثر عظيم في تاريخ الحركة السياسية التونسية وفي تاكيد وحدة الشعور بين عموم التونسيين واظهار الغافلين والمتغافلين على حقيقة لا سبيل الى نكرانها ما فتئت حوادث الايام تكشفها للعيان. هذه الحقيقة هي ان عموم الفرنسيين بقطع النظر عن نزعاتهم السياسية تربطهم فكرة واحدة هي فكرة الاستعمار وانهم اسياد البلاد واذا اختلفوا فانما يختلفون في الطرق الموصلة لتنفيذ هذه الفكرة ليس الا .

في هذا اليوم ختمت سلسلة المحاكمات الطويلة عن حوادث مظاهرة المكنين الواقعة يوم ٥ سبتامبر سنة ١٩٣٤ واصدرت محكمة سوسة حكما قاسيا صارما بالاعدام الدائم او الاشغال الشاقة على واحد من المتهمين وبخمسة واربعين سنة سجنا مضيقا واشغالا شاقة على ثلاثة منهم وبثمانية وعشرين سنة سجنا بسيطا على سبعة منهم وبثمانية عشر سنة سجنا بسيطا مع تاجيل التنفيذ على اربعة آخرين وبراءة الاثني عشر الباقين .

وبهذا الحكم اسفرت مظاهرة المكنين عن خسارة في جانب التونسيين تقدر باثني عشر قتيلا يوم المظاهرة وبارهاق بلدة كاملة اشهرا طويلة بعدها وبسجن عدد عديد من الابرياء ثم انتهت المأساة بالحكم على هؤلاء الخمسة عشر متهما بالسجن مدة قرن . وهذا كله في مقابل قتل فرنسي متجنس واحد وبعض اشياء اخرى ارتكبها الجمهور بعد ان اثير اثارة لا سبيل للشك فيها .

نعم اثير الشعب التونسي في كافة انحاء البلاد يوم اهدرت حرياته ونفي عدد عديد منه الى جحيم الصحراء، لا لذنب جنوه سوى الدفاع عن بلادهم والمطالبة بحقوقهم . وبالفعل قامت الامة قومة رجل واحد تتظاهر معلنة سخطها واستياءها ضد الاستبداد والارهاق .وكانت جميع المظاهرات التي وقعت قبل يوم ٥ سبتامبر ١٩٣٤ مظاهرات هادئة لم يرتكب فيها اي شيء يخل بالامن العام . وفي كثير من الجهات تقدم رجال السلطة المحلية بمعروض احتجاج فكانت هذه السلطة تقبل كل احتجاج يقدم لها وتعدهم بتبليغه الى المراجع العالية . وكان المتظاهرون يتفرقون عقب ذلك بسلام من غير ان يحدث حادث ما

اما في المكنين فقد سار الامر على خلاف ذلك اذ ان المتظاهرين حينما قابلوا كاهية المكان رد عليهم ردا منكرا وقيل وقتئذ انه كشف لهم عن عورته ففعل هذا الصنيع في نفوسهم فعل النار في البارود وزاد في خطورة الحالة موقف خليفة المكان من الكاهية وعمله لخدمة اغراضه فحدث الانفجار ووقع ما وقع

ثم انجلت الغمة بعد امد طويل وقدم المقيم الحالي فقرر اتخاذ وسائل ما سموه عفوا وما تشمئز نفوسنا لسماعه وخصوصا من افواه التونسيين . وما هو في الحقيقة الا تدارك لبعض الهفوات التي ارتكبها المقيم السابق واعوانه وشعور من الحكومة بوجوب الاقلاع عن سياسة الشدة التي لا تجدي نفعا ورجوع منها الى الاعتراف الضمني بالخطا والى وجوب السير في جادة الصواب

ولقد كان المفهوم والمعقول ان ارجاع المنفيين ان هو الا عمل مراد منه ازالة اسباب الكدر والاستياء العميق من نفوس التونسيين فلا بد ان يكون هذا الاجراء شاملا لازالة جميع الاثار التي نتجت عن اوامر النفي والزجر. ومن اعظم تلك الآثار من قضية المكنين ولكن جميع الامور سارت على عكس ذلك واثيرت قضية المكنين وصدر فيها هذا الحكم الصارم ولربما تلتها في القريب قضية فيصدر فيها حكم من هذا النوع . وسوف يحكم فيها على الكثيرين ويهدر فيها ايضا دم الشهيد المرحوم البحوري البريء، كما اهدرت دماء اثني عشر شخصا من التونسيين قتلوا بيد اعوان القوة العامة التي قامت بالقمع اثناء مظاهرة المكنين . فلم يتعرض لهم احد من جانب الاتهام ولا من جانب الدفاع

ومع هذا اكله ومع جميع ما وقع في القضية اثناء البحث واثناء نظرها امام المحكمة مثل قيام القاضي الذي تولى البحث والاستنطاق بالمرافعة والاتهام اثناء الجلسة ـ وهو م . كالم ـ فان جميع الجرائد الفرنسية قد رحبت بهذا الحكم واعتبرته حكما عادلا نزيها رحيما بالمتهمين والغريب ان م . دوران انقليفيال نفسه قد كان في جملة من قال هذه القولة مع انه كان قبل ذلك بيوم يترافع عن المتهمين ويرى وجوب الحكم بالبراءة . فهل كان يقول غير ما يعتقد ام انه انقلب عليهم بعد الحكم شر انقلاب حتى صار يرميهم بالبلادة في صراحة تامة

هذا ما نراه حول القضية وحول الحكم ابتغاء لتنبه الغافلين او المتغافلين من غفلتهم حتى يعلموا ان الحزب الاشتراكي وغيره من الاحزاب اليمينية سواء بالنسبة للمرمى الاصلي للفكرة الاستعمارية ولما يسمونه المحافظة على النفوذ فتح الله ابصارنا للحقائق وهدانا سواء السبيل

اسداء الشكر

ان الطاهر العفريت وافراد عائلته يشكرون السادة الذين وازروهم في مصابهم بفقد المنعم الشيخ محمد بن الحاج علي العفريت والد الاول ويسالون الله ان لا يريهم مكروها في عزيز عليهم

محنة جرجيس

منذ سنة ونيف اي من يوم استيلاء الحاكمين الحاليين م تيفي وم ريل وجرجيس البلدة الوديعة الهادئة في محن متتالية وسلسلة حوادث متتابعة ابتدئت حلقتها الاولى بتجولات الحاكمين بالبساتين والاجنة وجوسهما خلال المنازل والديار لما تخلل هذا التجوال البغيض من التصرفات الشاذة التي لا يبيحها قانون ولا تستسيغها شريعة لان هذين الحاكمين رغم خروجهما عن دائرة القانون بتركهما السير بالطرق العامة ومرورهما امام المنازل والبيوت اذا انقلت على جواديهما كلب من كلاب الحراسة يكون جزاؤه القتل وجزاء صاحبه الضرب او السجن او هما معا وتلت هاته الحلقة محنة المرضى الذين حرموا علاوة على عدم المعالجة حتى من الغذاء الكافي ومن الوقاية من سوء فعل البرد القارس فكانت نتيجة هذا الاهمال ان تزايد عدد المرضى وتكاثر الموتى حتى نيفوا على العشرين شخصا عندئذ اضطر الاهالي الى المفاهمة مع معين الطبيب فاجابهم بان فعله هذا مامور به من قبل القبطان وعندما ذهبوا الى هذا الاخير فلم يقبل منهم ادنى ملاحظة وهددهم بالسجن ان عادوا الى مثل هذا التشكي فلجا الاهالي الى رفع عريضة لكل من جناب المقيم والكولونيل وهذا بدوره احالها على القبطان فلم يكن منه الا ان رمى بالشاكين في اعماق السجون ومن هنا تطورت قضية جرجيس اذ تكاثرت الشكايات من الاهالي واشتد غضب الحاكمين فصبا سوط عذابهما على الشاكين وكل من ينتسب اليهم فمن سجن الى تهديد بالعزل الى عزل بالفعل الى طلب ابعاد اشخاص بدعوى انهم المسممون للجو متجاهلين ان المسمم للجو بحق هي اعماله واعمال مترجمه واذنابهما القالبين للحقائق والحامين للباطل ودولته

واخيرا بينما الاهالي يترقبون بفارغ صبر ردع الحاكمين بما تقتضيه القوانين وتوجبه العدالة والانصاف اذا بالقبطان يفاجئنا بحلقتين من تلك السلسلة الطويلة اوكل تنفيذ اولاهما الى شريكه الترجمان م. ريل الحائز قصبة السبق في هذا الميدان فامر بجمع نساء قرية شماخ بدعوى التلقيح ضد المرض وفي الحقيقة ان الباعث الاصلي الذي يتجلى واضحا كفلق الصبح من اختيار المكان الذي هو معصرة احد المعمرين البعيدة عن القرية بدلا من المعصرة الاهلية الكائنة بنفس القرية وايضا من حضور المعمرين وخدمتهم الذين لا صلة لهم بالتلقيح للاطلاع على عورات نحو الاربعين امرأة وثالثا من الزام النساء بكشف غير محل التلقيح امام هؤلاء المتفرجين الضاحكين الساخرين ذلك الحامل هو الانتقام وبعث الناس على الهرج والتشويش حتى يجد مبررا لسلوكه ويلقى حجة لتخرصاته واتهاماته المصطنعة لاشخاص ابرياء فنبا به السيف وطاش منه السهم ونجا الصيد من الحبالة وثانية الحلقتين امره لمشائخ الفريق بجلب عشرة انفار من كل قبيلة الا القبيلة المتهمة بالتشكي اكثر من غيرها فقائمتها عشرون في الاسبوع ثم بعد الحضور لديه يحيلهم على خليفة الجهة مع الاشارة عليه حسب تصريح الخليفة نفسه بالزامهم بدفع المطالب الدولية حالا بدون امهال ولا تاجيل ولو باربعة ايام استغفر الله بل ولو بسويعات قليلة مع ان الحكومة المحلية تعلم علم اليقين ان الاهالي لا يزالون مباشرين للحصاد ومن اتمه لم يتم الدرس وتتحقق ان لا دخل لهم الا من الفلاحة وفعلا نفذ الخليفة مقترح القبطان فسجن نحو المائة شخصا حتى صار السجن غاصا بالخلائق وبقي الزرع مبعثرا في الحقول والاندر وكان الحكومة المحلية تروم الحاق اهالي جرجيس بالتكايا وهو امر اعتقد ان السلطة العليا المسؤلة بحق لا ترضاه كما لا ترضاه الانسانية الكاملة

لهذا فباسم العدالة والكرامة يرفع اهالي جرجيس شكايتهم الى الحكومة العليا طالبين منها التدخل في قضيتهم تدخلا فعليا يوقف اولا الحاكمين عند حدود وظيفتهما حتى يجري العدل مجراه وينال المعتدي جزاء ما قدمت يداه

فتى الصحراء

الارادة وصلتنا هذه الكلمة من كاتبها الفاضل فادهشنا ما رواه فيها وعجبنا لصدور هذا من رجال السلطة العسكرية التي لم نكن نعلم عنها انها تصل الى هذا الحد من العبث المعهود صدوره من بعض المراقبين والعمال لا من رجال العسكرية الذين يحترمون الشرف اعظم احترام واذا كنا لا نستطيع ان نثق وثوقا قاطعا بصحة ما في هذه الرسالة فاننا ننشرها لكي نطلب من السلطة العسكرية العليا ان تجري بحثا نزيها موافقا لقواعد الشرف والرجولة الكاملة حتى اذا كان هناك ما يثبت صحة المكاتبة فعليها ان تبادر برفع الضيم عن الاهالي احتراما للحق والعدل قبل كل شيء وما ذلك على همة من يقدر الشرف ويدافع عنه بعزيز

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياش عدد ٤

بتونس